ممثلة بالدكتور محمد العجمي والدكتورة دلال قاسم

«العمارة» شاركت في المؤتمر العلمي الأول لكليات ومدارس وأقسام عمارة الجامعات العربية

شارك عضوا هيئة التدريس في كلية العمارة بجامعة الكويت د. محمد العجمي ود. دلال قاسم في المؤتمر العلمي الأول لملتقى كليات وأقسام ومدارس عمارة الجامعات العربية ممثلين جامعة الكويت في المؤتمر الذي عُقد بعنوان «التواصل الافتراضي في التعليم المعماري والعمراني» برعاية أمين عام اتحاد الجامعات العربية الأستاذ الدكتور عمرو سلامة وبإشراف الأمين العام لجمعية كليات الفنون الجميلة الأستاذ الدكتور محمد الحاج، وذلك يوم السبت 29 مايو الماضي.

وذكر د. محمد العجمي رئيس قسم العمارة سابقاً أن جلسات المؤتمر ناقشت أربعة محاور وهي الإمكانيات والمتطلبات والتحديات في واقع التعليم الافتراضي، والتحولات الرقمية في التعليم المعماري، ودور المؤسسات التعليمية في مواجهة تحديات التعليم الافتراضي، إضافة إلى الآفاق المستقبلية بهذا الشأن، موضحاً أنه شارك في كل محور أربعة أساتذة مثلوا أغلب الجامعات وكليات العمارة في الدول العربية، حيث أدار هو المحور الثاني بينما قدمت د. قاسم في المحور الثالث ورقة عملية بعنوان» التعلم عن بعد في مواجهة كورونا المستجد» لمقررات التصميم المعماري في كلية العمارة بجامعة الكويت.

وأشار د. العجمي إلى أن التوصيات أكدت ما تتضمنه اختصاصات وبرامج العمارة والعمران من خصوصية تميزها كونها تجمع بين العلم والنظريات العلمية والفن والجوانب الفلسفية التي تضفي على العمل المعماري أبعاداً إنسانية تلامس الأحاسيس والتفاعلات بين الإنسان والمكان، الأمر الذي يحتّم اعتماد أحدث أساليب التواصل الافتراضي التي تحاكي التواصل المباشر بين المدرس والطلبة، وتضمن التفاعل المطلوب بين طالب العمارة والمكان بكل مضامينه وقضاياه المطروحة.

وأضاف إلى أن التوصيات أكدت أيضا على أهمية العمل المشترك بين كليات وأقسام ومدارس العمارة في الجامعات العربية لتخطي الظروف الاستثنائية التي مرت على العالم بسبب انتشار جائحة كورونا والاستفادة من هذه التجربة في ابتكار حلول معمارية وعمرانية تواكب المتغيرات المفروضة وتكمل مسيرة النهوض بالمجتمعات الإنسانية على المستوى المحلي والعربي والعالمي.

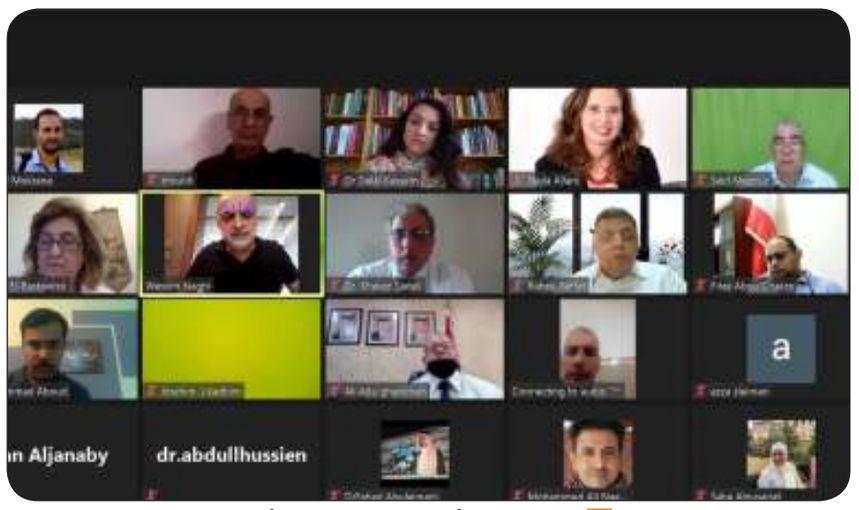

جانب من المؤتمر عبر الاتصال المرئي

وعلى مستوى العملية التعليمية والتقييم، بين د.العجمي أن التوصيات شددت على ضرورة العمل على إحصاء المشاكل التي تواجهها عمليات التعليم الافتراضي في مجالات العمارة والعمران في كليات وأقسام ومدارس العمارة في الجامعات العربية وصولاً إلى تنسيق الجهود المشتركة لحلها عبر تبادل الخبرات في المستويات كافة.

أما بالنسبة لتطوير البرامج التعليمية ومواكبة متغيرات سوق العمل فقد أشار د.العجمي إلى أن التوصيات جاءت لتذكر بأهمية الاستفادة مما يوفره تطور التقنيات الحديثة في مجالات البرمجة والكمبيوتر من إمكانيات يمكن من خلالها تطوير عمليات التعليم المعماري والعمراني بما يتناسب مع واقع العصر واحتياجات سوق العمل للخريجين على المستويات المحلية والعربية والعالمية، مركزاً على ضرورة دراسة إمكانية فتح مقررات مشتركة بين كليات وأقسام ومدارس العمارة في الأقطار العربية يتم خلالها تبادل الخبرات والبرامج والتطبيقات بما يساعد على رفع المستوى التنافسي للخريجين وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

وبدورها قالت د. دلال أن المحاضرة التي قدمتها تهدف إلى الوقوف عند استخدام مختلف منصات التواصل الافتراضي في العملية التعليمية وكآلية للتواصل التعليمي بين الأساتذة والطلبة، حيث أنها تعتبر من أدوات الجيل الثاني من الويب والتي أحدثت العديد من التغيرات الإيجابية والسلبية على حد سواء في جميع مجالات الحياة، كما أن استخداماتها لم تعد مقتصرة على الاتصال والتواصل بين الأفراد، بل تجاوزت ذلك بكثير، عندما أصبحت تستخدم في المؤسسات التربوية والجامعات كوسيلة تعليمية فعالة وكآلية للتواصل بين الفاعلين في العملية التعليمية (معلم ومتعلم)، مما أضفت على هذه العملية طابعاً تفاعلياً وحيوياً لم يوفره التعليم الكلاسيكي .

ودعت د. قاسم إلى التأكيد على أهمية التواصل بين كليات وأقسام ومدارس العمارة في الجامعات العربية والتحضير لورشات مشتركة للاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التعليم الافتراضي لمواد العمارة والعمران وتدريب الكوادر التعليمية على هذا النمط من التعليم، وتحفيز العمل على مشاريع بحثية تواكب التطور الكبير في مجال الاتصالات ودراسة إمكانية الاستفادة منها في تأمين المحاكاة المطلوبة لعمليات التعليم في مجالات العمارة والعمران بما يضمن جودة العملية التعليمية ونجاحها.

وفيما يتعلق بمستوى دعم الطلبة وتأمين المناخ التعليمي الأمثل لهم، أكدت على ضرورة استطلاع آرائهم حول تجربتهم مع التعليم الافتراضي للتعليم المعماري والعمراني للوقوف عند الصعوبات التي واجهتهم، تمهيدا لإيجاد الحلول المناسبة لهذه الصعوبات وتذليلها، وكذلك العمل على تنظيم نشاطات مشتركة بين طلاب كليات وأقسام ومدارس العمارة في الجامعات العربية بهدف حثهم على التفاعل فيما بينهم والاستفادة من تجارب بعضهم البعض.

على إنجازاتهم العملية والتفاعلية لتسهيل التعلم الإلكتروني

«التقدم العلمي» كرمت الفائزين في «هاكاثون الكويت تبرمج»

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

كرمت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أمس الأربعاء الفائزين في «هاكاثون الكويت تبرمج» الذي نظمته في الفترة بين 28 أبريل و2 مايو الماضيين بمشاركة 110 طلاب وطالبات بغية تنمية وصقل مهارات البرمجة لدى الشبان والشابات من طلبة المرحلة الثانوية في الكويت لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها مختلف القطاعات في البلاد.

وأشاد المدير العام للمؤسسة الدكتور خالد الفاضل في بيان صحفي بالمواقع والتطبيقات الإبداعية التي أنجزها المشاركون في «الهاكاثون» والتي تركزت على إيجاد حلول عملية وتفاعلية لتسهيل التعلم الإلكتروني لا سيما مع جائحة كورونا المستجد التي تشهدها البلاد.

وأعرب الفاضل عن أمله أن تؤسس هذه المسابقة الشباب للانخراط في مرحلتهم الجامعية وهم يملكون سبل العلم والمعرفة التي تؤهلهم لتعظيم استفادتهم من تلك المرحلة وأن ترى هذه الإنجازات النور في سوق التطبيقات البرمجية في دولة الكويت.

وبين أن فعاليات «الهاكاثون» تندرج ضمن أهداف المؤسسة التي تركز على تحفيز جميع شرائح المجتمع على الالتحاق بمجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستفادة منها في تحقيق أكبر فائدة ممكنة للشباب والمجتمع البحثي والقطاع الخاص والجهات الحكومية على حد سواء.

وأوضح أن «الهاكاثون» جاء مواكبة لتطلعات المؤسسة في خلق بيئة مزدهرة للحلول الرقمية المبتكرة وتشجيع الطاقات الإبداعية والمواهب الخلاقة في الكويت.

يذكر أن ثلاثة فرق تأهلت للمرحلة النهائية من المسابقة وتم إجراء التقييم النهائي واختيار ترتيب المراكز الثلاثة الأولى بناء على عدة معايير منها جودة البرنامج ومضمونه المتميز وتصميمه وطريقة العرض والتقديم والإلقاء.

تتمات

الحكومة : لا جلسات

المعروضة على الجلسة الخاصة، وللاستماع إلى وجهة نظرها ومرئياتها الأمر الذي يتعذر معه حضور الحكومة للجلسة، فضلا عن عدم التنسيق المسبق معها لحضورها».

جاء ذلك في بيان أصدره وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص أمس، وجدد من خلاله التأكيد على حرص الحكومة الدائم، على التعاون المثمر مع مجلس الأمة لتحقيق المصلحة العليا للبلاد.

وقال الحريص في بيان صحفي إن الحكومة تلقت الدعوة لحضور الجلسة الخاصة العلنية، التي كانت ستعقد أمس الأربعاء، طبقا لنص المادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، لمناقشة الموضوعات المحددة في طلبات عقد الجلسات الخاصة المرفقة وعددها 5 طلبات.

أضاف أنه لما كانت الحكومة قد تلقت الدعوة بعد ظهر أمس الأول الثلاثاء، أي قبل أقل من 24 ساعة من موعد انعقاد الجلسة المقررة، وعلى الرغم من أهمية مشروعات واقتراحات القوانين وكذلك الموضوعات الأخرى المدرجة على جدول أعمال الجلسة إلا أن الحكومة لم تمكن من تقديم رأيها لدى اللجان المختصة في أغلب القوانين المعروضة وللاستماع إلى وجهة نظرها ومرئياتها التي ستسهم بشكل فاعل لإقرار مشروعات واقتراحات القوانين.

وأكد أن هذا الأمر يتعذر معه حضور الحكومة للجلسة فضلا عن عدم التنسيق المسبق معها لحضور هذه الجلسة وذلك تماشيا مع الممارسات البرلمانية المتعارف عليها وفقا الأحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس المنظمة لأسس التعاون الحكومي النيابي.

في الجانب النيابي قال النائب الدكتور حسن جوهر إن الحكومة قاطعت مجدداً الجلسة الخاصة، وتعذر وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بأن الدعوة وجهت قبل أقل من 24 ساعة علماً بأن الموضوعات التي أدرجت تناولت أسعار البناء والمعاقين والنصب العقاري.

وأوضح جوهر أن الحكومة وقبل لأسبوع واحد حضرت وصوتت لإقرار الميزانيات، فهل هذا رد الجميل للشعب الكويتي بأن تقاطع الحكومة الجلسة الخاصة، والمواضيع المدرجة فيها نوقشت في اللجان البرلمانية، ولا تملك الحكومة أي عذر والوزراء مقاطعون حتى اللجان البرلمانية لإبداء رأيهم بهذه القوانين، مؤكداً أن عذر الحكومة أقبح من ذنبها.

واعتبر أن ما حدث يدل على تلاعب الحكومة وإضاعة وقت الشعب الكويتي.

يذكر أنه كانت خمسة طلبات لعقد جلسة خاصة، أحدها لمناقشة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة مقدما من النائب الدكتور صالح المطيري وآخرين، والآخر لمناقشة المشاريع الإسكانية ومعوقاتها مقدما من النائبين الدكتور صالح المطيري وفايز الجمهور وآخرين، والثالث لمناقشة تضرر المواطنين من النصب العقاري ومشروع قانون التمويل العقاري وارتفاع أسعار مواد البناء، مقدم من النائب الدكتور عبد الله الطريجي وآخرين، والرابع بشأن النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية مقدما من النائب سعدون حماد وآخرين، فيما كان الطلب الخامس لمناقشة قانون إنشاء الدائرة الإدارية وتعديل أحكام القانون رقم 39 لسنة 1962 ومناقشة تقارير لجنة الداخلية والدفاع، وهو طلب متكرر مع أحد طلبات عقد الجلسات السابقة، وعرض الحالة المالية واستقالة النائب يوسف الفضالة مقدما من النائب عبيد الوسمي وآخرين.

تريليون دولار

حال على مستوى الاستثمار في الصناديق السيادية، منذ أن أسس الصندوق في ١٩٨١، ويبلغ احتياطينا ما يقارب التريليون دولار، وللمرة الأولى في التاريخ عوائد الاستثمار فاقت عوائد النفط.

وتساءل: هل ستستثمر هذه العوائد بالشكل الصحيح، وهذه الأموال تحصن الملاءة المالية للدولة والتصنيف الإئتماني، ولا نريد لهذه النجاحات أن تدمرها سوء الإدارة الحكومية، وهيئة الاستثمار خلال الشهرين الماضيين لا تستطيع الدخول بأي استثمار بسبب تسييس الاستثمار وترحيل مجلس الإدارة، و«بلومبيرغ» تتحدث أن هيئة الاستثمار تخضع للصراع السياسي.

وكان مجلس الوزراء قد اطلع خلال اجتماعه الأسبوعي الأخير، على العرض المرئي المقدم من وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار خليفة مساعد حمادة ، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار فاروق علي بستكي ووكيل وزارة المالية بالوكالة أسيل المنيفي ، بشأن بيان الحالة المالية للدولة في ٢٨ /٦ /٢٠٢١، استناداً لأحكام المادة «١٥٠» من الدستور ، واستعراض جميع موجودات الدولة والتزاماتها الحالية ، كما تم عرض الوضع المالي للاحتياطي العام، واحتياطي الأجيال القادمة، والذي يشهد نموا قياسيا في حجم أصول صندوق الأجيال القادمة .

وعبر مجلس الوزراء عن ارتياحه إلى ملاءة الاقتصاد الكويتي، ونتائج الأداء العام غير المسبوق لاستثمارات احتياطات الدولة ، معربا عن شكره وتقديره للجهود الطيبة التي يبذلها المسئولين في وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار من أجل المحافظة على هذه الأصول وإدارتها وتطويرها.

هشام الصالح

2011 الذي رفع بموجب المادة 11 منه قيمة الزيادة إلى 30 دينارا كل ثلاث سنوات.

غير أن هذه التعديلات وقد مضى عليها عقد كامل وكان هدفها تحسين المعاش التقاعدي لم تستطع مواكبة ارتفاع مستويات المعيشة خصوصاً أنها أدنى من الرواتب التي يتقاضاها من على رأس عمله بينما لا تتناقص أعباؤه المالية ومصاريفه الأسرية.

لذلك فقد جاء هذا الاقتراح بقانون لجعل الزيادة الشهرية في المعاشات التقاعدية بوتيرة سنوية بدلا من ثلاث سنوات ما سيتيح للمتقاعدين كافة الاستفادة من زيادة منتظمة سنوية في معاشاتهم ويساعدهم على مواجهة التصاعد المطرد الذي تشهده تكاليف المعيشة.

«ضمان» : استكمال

المئة من المساهمين، أن الشركة بدأت منذ العام الماضي بتحقيق ايرادات تشغيلية مع انطلاق مرحلة التشغيل التجاري الجزئي للشركة، مبينا أن «ضمان» بصدد التوقيع مع جهة عالمية لتشغيل منظومتها الصحية.

وأوضح أن العام الماضي كان صعبا على القطاع الصحي بسبب جائحة «كورونا»، مشيرا إلى أن هذا القطاع يشهد حاليا تركيزا على الرعاية الوقائية التي من شأنها أن تخفض الأمراض المرتبطة بنمط الحياة، وما يصاحب ذلك من تكاليف رعاية عالية.

وأكد على دور «ضمان» في تنمية وتطوير القطاع الصحي في الكويت، مع مباشرة نشاطها التشغيلي في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات.

وذكر أن الشركة تسعى خلال العام الحالي لاستكمال المرحلة الأولى من شبكة المرافق الصحية لتصل إلى خمس مراكز للرعاية الصحية الأولية، موزعة على مناطق الكويت المختلفة حسب الكثافة السكانية لشريحتها المستهدفة.

وأفاد أن عمليات بناء مستشفيات ضمان في الأحمدي والجهراء «شهدت معدلات إنجاز غير مسبوقة تمهيدا لاستلامهما في بداية العام المقبل وبدء التجهيز لعمليات التشغيل».

وأشار إلى أن التعاون مع وزارة الصحة شهد تطورا ملحوظا استعدادا، لبدء تحويل المستفيدين من المقيمين العاملين بالقطاع الخاص وعائلاتهم إلى منظومة شركة ضمان ومرافقها الصحية.

وقال الصانع إن الشركة تبنت حزمة برامج تهدف لمساندة مؤسسات الدولة، فأعلنت عن وضع إمكاناتها ومرافقها وكوادرها الطبية تحت تصرف وزارة الصحة، واستقبلت المراجعين في مراكزها للرعاية الصحية الأولية المتواجدة في مناطق العزل الكلي بتطبيق أسعار وزارة الصحة لخدماتها.

وعن المؤشرات المالية للشركة أوضح أنه على الرغم من عدم بدء أنشطة التشغيل الفعلي للشركة، واستمرار العمل في بناء المستشفيات وإعداد المراكز الصحية المطلوبة لبدء الأنشطة التشغيلية.

ولفت إلى أن إجمالي أصول الشركة ارتفع من120.3 مليون دينار، بنهاية عام 2019 إلى نحو 205 ملايين دينار، بنهاية عام 2020.

وبين أن هذا الارتفاع جاء نتيجة زيادة حجم الأعمال تحت التنفيذ التي تم إنجازها وزيادة في قيمة وكالات الاستثمار، مشيرا كذلك إلى ارتفاع إجمالي حقوق المساهمين إلى 190.4 مليون دينار العام الماضي.

من جهته قال الرئيس التنفيذي للشركة بالوكالة الدكتور محمد القناعي، إن العام الماضي شهد انطلاقة للنشاط التشغيلي للشركة كانت أبرز معالمها افتتاح مركزين للرعاية الصحية الأولية.

وأوضح القناعي أن بدء النشاط التشغيلي التجاري للشركة أحد أهم أهداف العام الماضي، كونه يعد البدء في تحقيق الإيرادات التشغيلية وزيادة دخلها.

وذكر أن كل مستشفى من مستشفيات «ضمان» في الأحمدي والجهراء يضم خمسة أدوار وسرداب بمساحة إجمالية توازي 86 ألف متر مربع، ويحتوي كل مستشفى على غرف للمرضى بسعة سريرية تبلغ 300 سرير و12 غرفة عمليات و13 وحدة عناية مركزة للبالغين وحديثي الولادة ومختبر مركزي وقسم الأشعة التشخيصية وقسم الطوارئ والحوادث وهو مرتبط بمهبط لطائرات الإسعاف الجوي و80 عيادة خارجية بالإضافة إلى صيدلية مركزية وصيدلية في العيادات الخارجية والطوارئ.

وتأسست شركة مستشفيات الضمان الصحي «ضمان» كجزء من خطة التنمية الوطنية ورؤية «كويت جديدة 2035»، بناء على توجيهات سامية بتطوير القطاع الصحي في البلاد والارتقاء إذ تقدم خدمات متكاملة، من خلال أربعة محاور رئيسية لنشاطها، هي مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات والتأمين الصحي وفحص العمالة الوافدة.

وتعتبر «ضمان» مؤسسة الرعاية الصحية الأولى في منطقة الخليج، بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن المزمع أن تقدم خدماتها لما يقارب من 2 مليون مستفيد.

«الموانئ» تخلي

أن أصدر رئيس إدارة التنفيذ بوزارة العدل الأمر باستعمال «القوة الجبرية» لتنفيذ الحكم القضائي في القضية رقم 8701 لسنة 2016 إداري الحائز للحجية والصادر لصالح الموانئ بإخلاء الشركة التي لم تستجب لإعلانات الإخلاء التي تم إخطارها بها بمعرفة مأمور التنفيذ بالإدارة العامة للتنفيذ».

وأفادت بأن هذا هو الإخلاء الثالث خلال فترة وجيزة إذ سبق إخلاء شركة من مساحة مليون متر مربع في أرض ميناء عبدالله وشركة أخرى من مساحة 270 ألف متر مربع في المنطقة التخزينية العاشرة بميناء الدوحة.

وبينت أن إجمالي المساحات التي تم إخلاء الشركات المذكورة منها ناهز الـ 1.5 مليون متر مربع من أراضي الدولة «وهي جزء لا يتجزأ من المال العامة».

الكهرباء والحر

شعلة الغضب هذه انطلقت بعد أن تفاقمت أزمة الكهرباء، إثر إيقاف إيران إمدادها الحيوي من الكهرباء إلى العراق، وسط ارتفاع في درجات الحرارة مع دخول فصل الصيف الحارق.

وبلغ الإمداد من أربعة خطوط ربط كهربائية عبر الحدود بين البلدين الصفر أمس الثلاثاء، بحسب ما نقلت وكالة «أسوشييتد برس» عن بيانات وزارة الكهرباء.

أتت الخطوة الإيرانية هذه في محاولة للضغط على الحكومة العراقية من أجل تسديد مبالغ مترتبة سابقا عليها لطهران المتأزمة ماليا مقابل الكهرباء.فيما أوضح مسؤول في وزارة الكهرباء العراقية أن الخفض الإجمالي بدأ هذا الأسبوع.

وفي السياق، قال يسار المالكي، محلل شؤون الخليج في طميدل إيست إيكونوميك سيرفي، إن «العراق يعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة الإيرانية، خاصة في ذروة أشهر الصيف».

وتابع: «تتراوح واردات الغاز من إيران بين 1.5 و1.8 مليار قدم مكعبة في اليوم.، لكننا نرى الآن أن توليد الطاقة في الجنوب تراجع إلى ما دون 1 غيغاوات، ما يعني أن هذه الخطوط ليست فقط مغلقة إنما حتى تدفق الغاز انخفض».

يذكر أنه غالبًا ما تلبي واردات الغاز والكهرباء الإيرانية ما يصل إلى ثلث احتياجات الطاقة في العراق.

وتدخل إيران الغاز إلى جارها من خلال خطي أنابيب يستخدمان لتوليد الطاقة في محطات الكهرباء في البصرة والسماوة والناصرية وديالى.

يشار إلى أن هذه التخفيضات تحرم العراقيين من الكهرباء لتشغيل المستشفيات والشركات والمنازل مع ارتفاع درجات الحرارة.

فيما يخشى كثيرون أن يؤدي هذا الوضع إلى تكرار الاحتجاجات العنيفة التي اجتاحت البصرة عام 2018. وتزامنت في حينه مع انقطاع التيار الكهربائي الإيراني أيضا بسبب مسألة عدم السداد. فالعراق مدين لإيران بقيمة 4 مليارات دولار لواردات الطاقة، إلا أن الأزمة الاقتصادية في البلاد تسببت في تأخير جزئي للدفع، كما أن الخوف من العقوبات الأميركية أدى إلى تباطؤ التحويلات.

روحاني : سنفعل

الحصول على التقنية النووية السلمية.

وشدد على أن التكنولوجيا النووية في بلاده هي للاستخدام السلمي فقط، مضيفا أن «إسرائيل جندت كل طاقاتها من أجل تدمير مشروع الطاقة النووية الإيراني».

إلى ذلك، وصف العقوبات الأميركية التي لا تزال مفروضة على بلاده، بالإرهاب الاقتصادي، مضيفا أن إدارة الرئيس الأميركي بايدن ما زالت تواصل سياسة الحرب الاقتصادية التي بدأها سلفه دونالد ترمب».

يذكر أن الرئيس الأميركي السابق كان انسحب عام 2018 من الاتفاق النووي الذي أبرم بين طهران والدول الغربية عام 2015، واصفا إياه بالرديء، معيدا فرض مئات العقوبات على عدة قطاعات ومسؤولين إيرانيين.

إلا أنه مع مجيء بايدن إلى البيت الأبيض في نوفمبر العام الماضي، انخرطت واشنطن بشكل غير مباشر منذ أبريل 2021، في مفاوضات برعاية الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة إحياء الاتفاق المتهاوي. غير أنه وبعد 6 جولات من المحادثات النووية في فيينا، لم يتوصل المشاركون إلى توافق تام حول بعض المسائل العالقة ومنها العقوبات.